تكامل الكميات المالية والكميات الاقتصادية في اطار سياسات التنمية

الدكتور عبد الحفيظ عبدالله عيد
كلية الحقوق - جامعة الكويت

مقدمة:

لا تلائم النظم المالية القائمة في غالبية الدول النامية تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المعجل مع المحافظة على منطق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي. فالنظام الضريبي في هذه الدول مطبوع بطابع تراجعي ظاهر، شديد العبء على ذوي الدخل المحدود[1].

ومن المعروف أن الفكر المالي قد ظل فترة طويلة يسوده اعتقاد مؤداه وجود تعارض بين التنمية والعدالة، على اعتبار أن سياسة اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة لا تتفق مع الظروف الاقتصادية للدول المتخلفة التي يتعين عليها الحد من الاستهلاك، وزيادة الادخار، وتعبئة المدخرات القومية للمساهمة في تمويل حركة التنمية، في الوقت الذي تفرض فيه الاعتبارات الاجتماعية على حكومات الدول النامية أن تراعى جانب الطبقات الفقيرة عند رسم سياستها المالية، وأن تأخذ هذه الحكومات على عاتقها

(١) La pratique des systemes fiscaux est dans son ensemble regressive, meme dans les pays ou est applique un impot sur le revenu doté d'une forte progressivite..... la mise en ocuvre de l'impet progressif rencontre des limites structurelles. H.BROHIER, P. LLAU, CH. A.MICHALET: l'ecenomie financiere, Themis, Press universitaire de France, 1972, PP. 364-387.

مسؤولية تكوين ادخار عام تعوض به النقص في الادخار الخاص اللازم لمتابعة عمليات التنمية[٢].

وقد اكتسبت العلاقة بين الكميات المالية والنمو الاقتصادي اهمية خاصة بعد أن تخلت الدولة عن مبدأ الحياد المالي، وبعد أن تجاوز دور الحكومة طور حراسة النشاط الاقتصادي عاملا بتفاعل القوى الطبيعية للطلب والعرض، الى طور توجيه هذا النشاط وضمان عدم تعرضه للهزات وللنكسات.

فالحكومات في معظم دول العالم أصبحت مسؤولة ـ من خلال سياستها المالية بالدرجة الأولى ـ عن علاج اختلال التوازن الاقتصادي بالتأثير على عناصره في الاتجاه الذي يؤدي الى اعادة التوازن، لما ثبت أن النشاط الاقتصادي يمكن أن يظل لمدة طويلة في حالة ركود بسبب نقص الطلب الفعلي عن الحد اللازم لتشغيل كافة الموارد[٣].

وربما لا تستطيع البلاد التي تسعى الى تعديل بنيانها الاقتصادي، والخروج من حلقات التخلف، أن تسد ثغرات نظمها المالية إلا في اطار تخطيط يحدد أهداف السياسة الاقتصادية وأدواتها تحديدا واضحا. وتنفيذ الخطة الاقتصادية يتطلب وضع خطة مالية تتفق معها في الأهداف والغايات.

فدالات الانتاج التي تستخدم في التنبؤ، سواء كانت تقوم على تكامل عوامل الانتاج، أو على حلول هذه العوامل محل بعضها بعضا، يجب ألا تتجاهل مشكلات تقلبات الأسعار، وتفاوت توزيع الدخول، وسياسة

---

(٢) د. عاطف صدقي ود. محمد احمد الرزاز ـ المالية العامة ـ القاهرة ١٩٨٤ صفحة ٢٨٨.

(٣) د. رفعت المحجوب. الطلب الفعلي ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٧١ ص١٩ وما بعدها.
ومع ذلك فإن الملاحظ الآن هو استمرار ارتفاع الأسعار لفترات طويلة، حيث لم توجد في الآونة الاخيرة حالة من حالات تراجع الاسعار.
انظر في شرح اسباب هذه الظاهرة:

F.OULES; L'inflation structurelle et les remedes nouveaux pour la maitriser, les aspects ignores ou negliges mais determinants de l'inflation contemporaine: EMILE BRUYLANT; 1979; PP. 102et suiv.

التمويل، والسياسة الضريبية. ومعنى ذلك أن هذه الدالات يجب أن تعتد بالاعتبارات المالية عند وضع خطط التنمية[٤].

ويعتبر مضاعف الكميات المالية ثمرة من ثمار أفكار كينز ومن نهجوا منهجه في الاهتمام بالسياسة المالية للدولة باعتبارها احدى الوسائل التي يمكن تطويعها لعبور فترات الرواج والكساد، والتغلب على مشكلات هذه الفترات والحد من مساوئها. ولم يتوقف الفكر المالي في استخدام السياسة المالية عند مجرد تعويض عيوب الدورات الاقتصادية في البلاد الرأسمالية المتقدمة، حيث ركز عديد من الكتاب على امكان استخدام هذه السياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة في اطار التخطيط الاقتصادي[٥].

وندرس في هذا البحث تكامل الكميات المالية[٦] مع غيرها من الكميات الاقتصادية القومية في اطار سياسات التنمية، بغرض ايضاح العلاقة بين الكميات المالية ونماذج النمو، وذلك في الفصلين التاليين : ـ

الفصل الأول : نظرية مضاعف الكميات المالية.

الفصل الثاني : النماذج المالية لتحقيق التنمية في البلاد المتخلفة.

---

(٤) A.C.ENTHOWEN; A New- chassical model of money debt and ecnomic growth, in "Money in a theory of finace" Brookings Institute, 1960.

(٥) د. السيد عبد المولى ـ المالية العامة (دراسة للاقتصاد العام) ـ دار الفكر العربي ١٩٧٧.

P. NGAOSYRATHN; le role de l'impot dans les pays en voie de developpement, these, Paris 1973.

P. CATOPODIS; la politique fiscale comme instrument de developpement economique dans les pays insuffisamment developpes, le cas de la Grece; these, Paris 1959.

(٦) L'etude de l'emploi des fonds constitue peut- etre la meilleur poste d'observation pour saisir le pole economique de l'Etat.

Mais les depenses pues publiques ne devient pas etre examine independamment de la structure des prelevements.

H.BROCHIER, P. LLAU, Ch-A- MICHALET; L'economic financier, themis, P.U.F, 1975, P. 445.

الفصل الأول
نظرية مضاعف الكميات المالية

لقد استطاع اتباع كينز إثراء نماذج التحليل الكلي للتوازن عن طريق ادخال الكميات المالية (النفقات العامة والايرادات العامة) في نطاق هذا التحليل، وعن طريق الاعتداد بآثار النفقات العامة والضرائب على التوازن والنمو.

ونتناول في هذا الفصل نموذج التوازن العام في اقتصاد مغلق[٧] في مبحث أول، وأنماط مضاعف الكميات المالية في مبحث ثان، ثم علاقة مضاعف الكميات المالية بمعدل النمو في مبحث ثالث.

المبحث الأول
نموذج التوازن العام في اقتصاد مغلق

يتمثل الأثر المباشر للايرادات الضريبية في نقص الدخل المتاح للأفراد عن الدخل القومي الصافي بمقدار هذه الايرادات[٨]. ويمكن من واقع هذا الأثر أن نكون عددا من العلاقات والمعادلات تؤول بنا الى معادلة للدخل القومي

---

(٧) يمكن لنا مواجهة حالة الاقتصاد المنفتح على العالم الخارجي، ولكن نظرا لوحدة المبدأ العام الذي يحكم الاقتصاد المغلق والاقتصاد المنفتح، رأينا الا نعالج حالة الاقتصاد الاخير على استقلال في هذا المبحث، على أن يتم عرض هذه الحالة في اطار تقديم نموذج السياسة الضريبية عند LEUTHOLD و DUE ولا يفوتنا أن ننبه أن R. MUSGRAVE قد عرض فكرة المضاعف المالي في اقتصاد مفتوح لبلد واحد ولبلدين مختلفين.

R. MUSGRAVE; Fiscal systems, NEW HAVEN and LONDON; yale University Press, 1959; pp 321 - 325.

(٨) A. Barrere; econemic financiere; Precis Dallez T-II, 1971-P-227 et sui. KOGIKU; Introduction aux modeles Macro-analytiques, SIREY, 1971. G.ABRAHAM-FOIS; Elements de Dynamique economique; Dalloz, 1972.

تفيد في تحديد مضاعف الكميات المالية وذلك على النحو التالي:

(١) الدخل القومي المتاح = الدخل القومي الصافي - الايرادات الضريبية.

(٢) الاستهلاك القومي النهائي = الاستهلاك الادنى + الميل الحدي للاستهلاك (الدخل القومي - الايرادات الضريبية).

وذلك على فرض أن دالة الاستهلاك خطية. ويقصد بالاستهلاك الأدنى الحد الأدنى من الانفاق على السلع الاستهلاكية الذي لا يعتد بآثار الميل للاستهلاك قبل الوصول اليه.

(٣) الايرادات الضريبية = الضرائب المستقلة + المعدل الحدي لفرض الضرائب × الدخل القومي.

(٤) الدخل المتاح = الدخل القومي - الضرائب المستقلة - المعدل الحدي لفرض الضرائب × الدخل القومي = الدخل القومي (١ ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب) - الضرائب المستقلة.

(٥) وفي حالة التوازن الكلي نجد أن:

الدخل القومي = الاستهلاك القومي النهائي + الاستثمار + النفقات العامة.

= الميل الحدي للاستهلاك (الدخل القومي - الايرادات الضريبية) + الاستهلاك الأدنى + الاستثمار + النفقات العامة.

ومعنى ذلك أن:

الدخل القومي - الميل الحدي للاستهلاك × الدخل القومي = الميل الحدي للاستهلاك × الايرادات الضريبية + الاستهلاك الادنى + الاستثمار + النفقات العامة.

اذن:

(٦) الدخل القومي (١ ـ الميل الحدي للاستهلاك = الميل الحدي للاستهلاك × الايرادات الضريبية + الاستهلاك الأدنى + الاستثمار + النفقات العامة.

(٧) ولما كان الادخار هو باقي الدخل بعد الاستهلاك فإن:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار + الايرادات الضريبية.

(٨) والادخار = الدخل القومي - الايرادات الضريبية - الاستهلاك = الدخل المتاح - الاستهلاك القومي النهائي.

والمعادلتان (٥)، (٧) تسمحان بوضع تعبير آخر للتوازن هو أن:

الادخار + الايرادات الضريبية = الاستثمار + النفقات العامة وذلك بحذف الاستهلاك القومي من الطرفين.

وباحلال المتغيرات في (٥) بما يقابلها في (٢) ، (٣) تصل إلى:

(٩) الدخل القومي = الاستهلاك الأدنى + الميل الحدي للاستهلاك × الدخل المتاح + الاستثمار + النفقات العامة.

أي أن:

الدخل القومي - الميل الحدي للاستهلاك × الدخل المتاح = الاستهلاك الأدنى + الاستثمار + النفقات العامة.

وبصيغة أخرى يكون:

الدخل القومي - الميل الحدي للاستهلاك × الدخل القومي - الميل الحدي للاستهلاك × الضرائب المستقلة - الميل الحدي للاستهلاك × المعدل الحدي لقرض الضرائب × الدخل القومي = الاستهلاك الأدنى + الاستثمار + النفقات العامة.

وهذا يعني أن :

الدخل القومي - الميل الحدي للاستهلاك × الدخل القومي - الميل الحدي للاستهلاك × المعدل الحدي لفرض الضرائب × الدخل القومي =

الاستهلاك الأدنى + الميل الحدي للاستهلاك × الضرائب المستقلة + الاستثمار + النفقات العامة.

اذن:

الدخل القومي (١ ـ الميل الحدي للاستهلاك (١ ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب) = الاستهلاك الأدنى + الميل الحدي للاستهلاك × الضرائب المستقلة + الاستثمار + النفقات العامة.

وتؤول بنا العلاقات والمعادلات السابقة الى معادلة الدخل القومي في حالة التوازن وهي:

(١٠) الدخل القومي = الاستهلاك الأدنى + الميل الحدي للاستهلاك × الضرائب المستقلة + الاستثمار + النفقات العامة.

---

١ ـ الميل الحدي للاستهلاك (١ ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب)

وهذه العلاقة لها أهمية قصوى، حيث يمكن بالاعتماد عليها استخدام فنون الاشتقاق الجزئي للحصول على أنماط متعددة لمضاعف الكميات المالية.

المبحث الثاني
أنماط مضاعف الكميات المالية

يمكن باستخدام فنون الاشتقاق الجزئي الحصول على أنماط متعددة لمضاعف الكميات المالية اعتمادا على العلاقة رقم (١٠) فهي تسمح بالحصول على المضاعف المالي بالمعنى الصحيح، وعلى مضاعف الايرادات الضريبية المستقلة، كما تسمح بالحصول على مضاعف المعدل الحدي لفرض الضرائب على الدخل، وعلى مضاعف الايرادات الضريبية لنصل في النهاية إلى مضاعف الكميات المالية في وضع التوازن.

أ ـ فبالنسبة للمضاعف المالي بالمعنى المتواتر، وهو ما يعرف بمضاعف

النفقات العامة[٩]، نجد أن له نفس قيمة مضاعف الاستثمار، ويساوي:

$$\frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك (١- المعدل الحدي لفرض الضرائب)}} \quad (١١)$$

وهذا المضاعف من طبيعة ايجابية، فإذا كان المعدل الحدي لفرض الضرائب يساوي صفرا، فإننا نلتقي بالمضاعف على الصورة المبسطة التي وضعها كينز وهي:

$$\frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ب ـ أما بالنسبة لمضاعف الايرادات الضريبية المستقلة، فهو يساوي:

$$\frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك -}}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك (١ - الميل الحدي لفرض الضرائب)}} \quad (١٢)$$

وهذا المضاعف من طبيعة سلبية، وهو أدنى أثرا من مضاعف النفقات العامة. وهذا يعني أن انقاص الضرائب المستقلة يؤدي الى زيادة الدخل الكلي بقدر أقل من الزيادة التي تحدث في هذا الدخل نتيجة لزيادة النفقات العامة بنفس القيمة المطلقة لانقاص الضرائب المستقلة، على فرض ثبات كافة العوامل الأخرى.

---

(٩) مضاعف الانفاق العام هو المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة في الانفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة الاخيرة من تأثير على الانفاق القومي على سلع الاستهلاك.

راجع:

د. محمد زكي شافعي ـ مقدمة في النقود والبنوك ـ القاهرة ١٩٦٢ ص٣٦٢.

جـ ـ ومضاعف المعدل الحدي لفرض الضرائب على الدخل يساوي :

(١٣) الاستهلاك الأدنى ـ الميل الحدي للاستهلاك × الضرائب المستقلة
+ الاستثمار + النفقات العامة ـ
الميل الحدي للاستهلاك

---

١ ـ الميل الحدي للاستهلاك (١ـ المعدل الحدي لقرض الضرائب)

وهذا يعني أن نقص معدل فرض الضريبة على الدخل يؤدي الى زيادة الدخل وينتج عن ذلك زيادة حجم الايرادات الضريبية بسبب زيادة حجم المادة الخاضعة للضريبة، اذا ظلت النفقات العامة ثابتة.

وغالبا ما يهمل مضمون هذه العلاقة في نطاق الاقتراحات المالية التي تهدف الى زيادة ايرادات الدولة، فعادة ما يركز الخبراء على وسائل أربع لزيادة الايرادات الضريبية هي[١٠]:

- تحسين الرقابة المالية.
- تطوير طرق التحصيل.
- فرض ضرائب جديدة.
- زيادة أسعار الضرائب القائمة.

وقد كانت الوسيلة الأخيرة محل تأملاتهم فيما يتعلق بمخاطرها من حيث زيادة محاولات التهرب الضريبي، دون الأخذ في الحسبان لظاهرة المضاعف وما تؤدي اليه من آثار تتجلى في نقص الدخل وتقلص المادة الخاضعة للضريبة.

د ـ أما عن مضاعف الايرادات الضريبية فيساوي :

(١٤) - الميل الحدي للاستهلاك / ١ ـ الميل الحدي للاستهلاك

---

(١٠) B.VINAY; Epargne, Fiscalite et developpement, A.Colin, (Institut international d'administration publique) 1968 p.44

A.KANDIL; Theorie fiscal et developpement; SNED, ALGER, 1970.

مضاعف الكميات المالية في وضع التوازن.

عند عرض مضاعف النفقات العامة مستقلا أهملنا أثر مضاعف وسائل التمويل. ولكن النظر الى مضاعف النفقات العامة نظرة أكثر واقعية يؤدي بنا الى القول أن الأثر الايجابي لزيادة النفقات العامة على الدخل يمكن أن يكون أضعف مما ينتج عن تطبيق المعادلة رقم (١١)، لأن النفقات العامة تتطلب وسائل تمويل جديدة. فاذا كانت وسيلة التمويل هي الاقتطاع الضريبي فان مضاعف النفقات العامة يمكن أن يلغي كليا أو جزئيا بنقص الدخل المتاح.

ففي حالة تغطية النفقة العامة الاضافية بايرادات ضريبية مستقلة مساوية لها، فان الدخل المتاح يبقى ثابتا في الفترة اللاحقة، بينما يزداد الناتج الكلي بثمن عوامل الانتاج، وذلك يقتضي افتراض ثبات المعدل الحدي لفرض الضرائب على الدخل.

ويقيس مضاعف النفقات العامة والايرادات العامة المستقلة الأثر التداخلي الاجمالي لتعديل متطابق ومتعاصر للنفقات العامة والضرائب المستقلة، على فرض ثبات المعدل الحدي لفرض الضرائب على الدخل.

واستنباطا من المعادلتين (١١)، (١٢) فان مضاعف النفقات العامة والايرادات الضريبية المستقلة يساوي:

$$\frac{\text{١ ـ الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{١ ـ الميل الحدي للاستهلاك (١ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب)}} \quad (١٥)$$

أما عندما لا يكون المعدل الحدي لفرض الضرائب ثابتا للمحافظة على توازن الميزانية بزيادة حصيلة الضرائب مع كل زيادة في النفقات العامة واتساع نطاق ميزانية الدولة، فإن من الممكن صياغة العلاقة التالية[١١]:

(١١) باستخدام المعادلتين ١١، ١٢.

$$\frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في النفقات العامة}} + \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في الايرادات الضريبية}} =$$

$$\frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} - \frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

(١ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب)

أي أن:

$$\frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في النفقات العامة}} + \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في الايرادات الضريبية}} =$$

$$(١٦) \quad \frac{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك (١ - المعدل الحدي لفرض الضرائب)}}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك (١ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب)}}$$

= واحد صحيح.

ويتضح من هذه العلاقة أن تغطية النفقة العامة الاضافية بايرادات ضريبية مساوية لها في اطار توازن الميزانية تنتج آثار مضاعف قيمته واحد صحيح، ومعنى ذلك أنه اذا كانت دالة الاستهلاك خطية، والاستثمارات ثابتة، فإن حصيلة الضريبة الاضافية التي تستخدم كلها في تغطية النفقات العامة، تؤدي الى زيادة الدخل القومي الاجمالي بمقدار هذه الضريبة، والى بقاء الدخل المتاح والاستهلاك ثابتين.

ومضاعف الكميات المالية في وضع التوازن يدل على اختلاف طبيعة النفقة العامة عن طبيعة النفقة الخاصة، وتثبت أن للنفقة العامة آثارا توزيعية على الدخول الخاصة وهذه الآثار التوزيعية هي التي تعدل مستوى الناتج الاجمالي بثمن عوامل الانتاج.

ويقتضي الفهم الصحيح للآثار التوزيعية للكميات المالية استخدام مضاعف الكميات المالية القطاعية. ويبقى مقبولا ما سبق ذكره عن مضاعف المعدل الحدي لفرض الضرائب، ومضاعف الايرادات الضريبية، عندما تكون توزيعات الدخول والضرائب متناسقة طبقا لنموذج MUSGRAVE في تحديد قطاعات الايرادات العامة(١٢).

أما بالنسبة لتحديد قطاعات النفقات العامة فهي اما أن تكون أثمان سلع وخدمات واما أن تكون مرتبات وأجورا. وهنا نجد أن مضاعف المشتريات من السلع والخدمات أكبر من مضاعف المرتبات والأجور. ومعنى ذلك أن ضعف النسبة المخصصة للانفاق على المشتريات من السلع والخدمات يؤدي الى التردد في قبول استخدام التحليل السابق لمضاعف المعدل الحدي لفرض الضرائب والايرادات الضريبية، حيث يكون مضاعف الكميات المالية في وضع التوازن أقل من واحد صحيح.

فمضاعف الكميات المالية في وضع التوازن يفترض تحقق الشروط الآتية: -

(١) دالة الاستهلاك خطية.
(٢) الاستثمارات ثابتة.
(٣) الانفاق العام الاضافي يتعلق بشراء سلع وخدمات.
(٤) وجود عوامل إنتاج غير مستغلة.

وعادة ما لا تكون هذه الشروط مكتملة في الواقع. فإذا كان مضاعف الكميات المالية يتجه لاحداث آثار مؤكدة في البلاد الصناعية المتقدمة(١٣)، الا أنه مازال من الصعب في البلاد النامية تحقق أثر المضاعف بسبب عوائق تتصل

---

(١٢) R.A.MUSGRAVE; Fiscal systems, NEW HAVEN and LONDON; Yale University press, 1959.

(١٣) A . BARRERE; EConemie financiere, Precis, Dalloz, 1971, p. 238.

بالبنيان الاقتصادي من ناحية[١٤]، وبتسرب جزء من الدخل القومي في واردات من الخارج من ناحية أخرى.

وبذلك يمكن القول ان استخدام النموذج السابق لمضاعف الكميات المالية في مجال السياسة المالية للبلاد النامية محدود النتائج، على نحو لا يمكن معه الاعتماد عليه الا كأداة من ادوات التحليل لا يقتصر استخدامها على التحليل الكلي في حالة الثبات.

المبحث الثالث
علاقة مضاعف الكميات المالية
بمعدل النمـــو

لا تكفي المساواة بين الاستثمار والادخار ـ رغم ضرورتها ـ لضمان توازن النمو. فقد لاحظ DOMAR أن لكل استثمار اثران هما[١٥]:

أثر الدخل Effet de Revenu وأثر الطاقة Effet de cepacite ويقاس أثر الدخل باستخدام مضاعف الاستثمار، حيث يساوي:

$$\frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} \times \text{التغير في الاستثمار.}$$

أما أثر الطاقة فيقاس بالانتاجية المتوسطة لرأس مال جديد، وبكمية

---

(١٤) F. PERROUX; L'ordonnance de J.K.KEYNES et les pays sous - developpes, Bulletin de l'union des exploitations electriques en Belgique 1953 nn3.

OMAN OKYAR; Theorie Keynesienne et economie sous-developpee; Economie Appliquee. Janvier-Mars 1951.

L.J. LEBRET; Realism du developpement; economie et civilisation; T.II, sc. Eco. et developpement; edition ouvrieres, 1958.

(١٥) A. BARRERE; Economie financiere; Precis Dalloz, T II 1971, PP. 257-260.

الاستثمارات التي نفذت فعلا، حيث يساوي:

الاستثمار × الانتاجية المتوسطة لرأس مال جديد.

ويؤدي أثر الطاقة الى زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصادي القومي عقب تنفيذ الاستثمارات الجديدة. ويرتفع هذا الأثر في مجال الصناعات التي تقوم بانتاج السلع الرأسمالية التي تستخدم في انتاج سلع أخرى. ويزداد أثر الطاقة في مجال صناعات السلع الرأسمالية كلما كانت الاستثمارات متعلقة بصناعة سلع بعيدة عن مرحلة الانتاج النهائي لما يستخدم في الاشباع المباشر لحاجات الأفراد.

ويتحقق النمو المتوازن للتوظف عندما يتساوى أثر الدخل مع أثر الطاقة، أي عندما يكون:

$$\text{التغير في الاستثمار} \times \frac{١}{١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \text{كمية الاستثمارات}$$

× الانتاجية المتوسطة لرأس مال جديد

ومعنى ذلك أن معدل النمو وهو يساوي $\frac{\text{التغيير في الاستثمار}}{\text{الاستثمار}}$ يساوي في نفس الوقت

الانتاجية المتوسطة لرأس المال الاضافي ÷ $\frac{١}{(١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك})}$

الانتاجية المتوسطة لرأس المال (١- الميل الحدي للاستهلاك).

ويكون هذا المعدل ثابتا طالما بقى الميل الحدي للاستهلاك والانتاجية المتوسطة لرأس المال الاضافي ثابتين.

واذا كان المعامل الحدي لرأس المال يساوي مقلوب الانتاجية الحدية

لرأس المال، فإن معنى ذلك أن الانتاجية الحدية لرأس المال =

$$\frac{1}{\text{المعامل الحدي لرأس المال}}$$

وعلى ذلك فإن معدل النمو وهو يساوي $\frac{\text{التغيير في الاستثمار}}{\text{الاستثمار}}$ يعادل في نفس الوقت $\frac{1}{\text{المعامل الحدي لرأس المال}}$ (١ - الميل الحدي للاستهلاك)

$$= \frac{\text{١ - الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{المعامل الحدي لرأس المال}}$$

ويلاحظ أن نموذج DOMAR نموذج كلي، حيث لا يميز بين دور الدولة وتصرفها وبين دور القطاعات الاقتصادية الاخرى وتصرف القائمين عليها. لذلك فإن الاعتداد بالمتغيرات المالية من شأنه أن يعدل العلاقات الخاصة بآثار الدخل وآثار الطاقة.

وقد بحث MUSGRAVE اثر المتغيرات المالية في معدل النمو الاقتصادي[١٦]، انطلاقا من النموذج الديناميكي لدومار DOMAR، كما وضع بيكوك PEACOCK نموذجا مشابها. ولكن نموذج ماسجريف كان أكثر تحليلا للنفقات العامة.

وتعتبر المعادلات الآتية اساس التحليل.

الدخل القومي = الاستهلاك القومي + الاستثمار القومي + النفقات العامة.

---

(١٦) R.A. HUSGRAVE; Fiscal systems, NEW HAVEN and LONDON; Yale University press, 1959, pp. 484 et suivantes.

الاستهلاك القومي = الميل الحدي للاستهلاك (الدخل القومي - الايرادات الضريبية).

الايرادات الضريبية = المعدل الحدي لفرض الضرائب × الدخل القومي.

النفقات العامة = المعدل الحدي للانفاق العام × الدخل القومي.

الاستثمار القومي = الاستثمارات الخاصة + الاستثمارات العامة.

فالايرادات الضريبية والنفقات العامة متغيرات اصيلة في البحث عن صيغة لانماط المضاعف في اطار النمو الاقتصادي.

فاذا كان أثر الدخل في نظر DOMAR يتعلق بمضاعف الاستثمار، فان التغير في الدخل بأثر الدخل = [1]

---

١ ـ الميل الحدي للاستهلاك (١ ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب) ـ المعدل الحدي للانفاق العام

× التغير في الاستثمار

اما اثر الطاقة فهو دالة الاستثمارات الخاصة والجزء من النفقات العامة المخصص للاستثمارات المنتجة من ناحية، والمعامل الحدي لرأس المال من ناحية أخرى. أي أن: التغير في الدخل بأثر الطاقة =

$$\frac{\text{الاستثمارات الخاصة + الجزء من النفقات العامة المخصص للاستثمار}}{\text{المعامل الحدي لرأس المال}}$$

وعندما يتساوى التغير في الدخل بأثر الدخل مع التغير في الدخل بأثر الطاقة، يتحقق توازن النمو في اطار التوظف الكامل. وهنا نجد أن:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{الاستثمار + الجزء من النفقات العامة المخصص للاستثمار}} =$$

١ ـ الميل الحدي للاستهلاك (١ ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب) ـ المعدل الحدي للانفاق العام

المعامل الحدي لرأس المال

واذا كان الجزء من النفقات العامة المخصص للاستثمار ما هو الا النسبة المخصصة للاستثمار من النفقات العامه × المعدل الحدي للانفاق العام × التغير في الدخل القومي، فإن من الممكن الحصول على تعبير جديد لمعدل النمو في حالة التوظف الكامل على النحو التالي:

الانتاجية الحدية لرأس المال =

١ ـ الميل الحدي للاستهلاك (١ـ المعدل الحدي لفرض الضرائب) ـ المعدل الحدي للانفاق العام (١ـ نسبة النفقات العامة الاستثمارية)

المعامل الحدي لرأس المال

فإذا اخذنا في الحسبان المعدل الحدي لفرض الضرائب، والمعدل الحدي للانفاق العام. والنسبة المخصصة للاستثمار من النفقات العامة، يمكننا الوصول الى أن زيادة العبء الضريبي لا تؤدي الى زيادة معدل النمو الا اذا كانت الكمية الاضافية من الايرادات مخصصة للانفاق العام، وخاصة تمويل النفقات العامة الاستثمارية. ولا يكون مضاعف الكميات المالية في حالة توازن الميزانية ايجابيا الا اذا كان ١ ـ الميل الحدي للاستهلاك < النسبة من الانفاق العام المخصصة للاستثمار، فإن كان ١ ـ الميل الحدي للاستهلاك > النسبة من الانفاق العام المخصصة للاستثمار فإن مضاعف الكميات المالية في حالة توازن الميزانية يكون سالبا، حيث يكون أثر الطاقة في هذه الحالة أعلى من أثر الدخل.

ورغم أن نموذج PEACOCK بدأ كنموذج MUSGAVE معتمدا على أفكار DOMAR الا أن نتائج بيكوك لم تتطابق مع نتائج ماسجريف.

فبيكوك يرى أن معدل نمو الدخل الحقيقي يكون كبيرا كلما كان الميل للادخار قويا والعبء الضريبي ضعيفا، وفائض الميزانية كبيرا. فرفع مستوى

الادخار الكلي وهو الاجراء الفعال عند بيكوك، يقتضي تخفيض مستوى النفقات العامة[١٧]. والاختلاف الجوهري بين هذه النتائج ونتائج ماسجريف انما يرجع الى آثار العبء الضريبي، حيث يرى بيكوك أن لهذا العبء أثرا سالبا على معدل النمو، بينما يعتد ماسجريف بتخصيص الايرادات الضريبية. فالعبء الضريبي عند ماسجريف ينتج أثرا ايجابيا عندما تستخدم الايرادات الاضافية في تمويل استثمارات منتجة، في الوقت الذي بقى فيه بيكوك متشبثا بالصورة الأولى للدولة غير المنتجة.

ومع أن نموذج ماسجريف اهتم بتحليل النفقات العامة، الا أنه يبقى مجرد أداة تحليل صالحة في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، حيث يصعب استخدامه في تخطيط التنمية في البلاد المتخلفة.

ففروض البدء الصريحة في نموذج بيكوك، والضمنية في نموذج ماسجريف، تتمثل فيما يأتي:

- عدم وجود ظاهرة التضخم.
- اعتدال توزيع الدخل بين الأفراد والأقاليم.
- ثبات الميل للاستهلاك.
- اهمال دالة استثمار الوحدات الاقتصادية خارج نطاق القطاع العام.
- عدم الاعتداد بزيادة الطاقة بسبب الاستثمارات.

ومع ذلك يبقى نموذج ماسجريف - وهو لم يأخذ في الحسبان سوى عامل رأس المال - متصلا بنمط التوازن في الأجل القصير عند كينز. فإذا كان قد قيل عنه أنه نموذج ديناميكي، إلا أنه لم يتعرض لأي ظاهرة من الظواهر التي تأتي متأخرة، حيث نسى ماسجريف أن النفقات الاستثمارية تولد نفقات تشغيل، وهي نفقات ضرورية لا يمكن بدونها الحصول على معدل نمو حقيقي ينتج من جعل الاستثمارات واقعا مؤثرا.

---

(١٧) A.T.PEACOCK; les finances publiques, Instrument de developpement economique; O.C.D.E; 1965.

ودون رفض ما يبدو أساسيا في نموذج ماسجريف ـ دومار، خاصة الدور المحرك للعبء الضريبي والاستثمارات العامة، حاول بعض الاقتصاديين تجاوز فروض هذا النموذج لتكوين نماذج مالية ملائمة لتحقيق التنمية في البلاد المتخلفة.

الفصل الثاني
النماذج المالية لتحقيق التنمية في البلاد المتخلفة

حاول بعض الاقتصاديين تكوين نماذج مالية ملائمة لتحقيق التنمية في البلاد المتخلفة، وكانت أهم هذه المحاولات اثنتان هما:

محاولة LEROUX وتقوم على فكرة إنتاجية الكميات المالية.

ومحاولة LEUTHOLD-DUE وتقوم على المقابلة بين معدل النمو الممكن ومعدل النمو الحقيقي.

ونتناول كل محاولة من هاتين المحاولتين في مبحث مستقل.

المبحث الأول
انتاجية الكميات المالية

استخدم LEROUX المضاعفات القطاعية، وبحث في تحديد معدل نمو العبء الضريبي الذي يتلائم مع تحقيق نمو ذاتي معجل. ويقوم نموذجه على فكرة انتاجية النفقات العامة، وإنتاجية نمو العبء الضريبي[١٨].

ولان LEROUX متخصص في التخطيط في البلاد الافريقية وهي بلاد ذات إقتصاديات متخلفة، فقد ركز على الدور المحرك للاستثمارات الحكومية. فكل استثمار حكومي له أثران:

أثر مباشر يتمثل في زيادة الدخل.

وأثر غير مباشر يتمثل في زيادة الاستثمارات الخاصة لاشباع الطلب الذي يثيره الاثر المباشر.

ففي إطار كل استثمار حكومي توجد ظاهرة التقاء المضاعف بالمعجل.

---

(١٨) LEROUX; Des comptes economiques aux madeles; Essai d' application a des pays sous- developpes, Economie Appliquee; Janvier-mars 1963.

بمعنى أن الأثر النازل لتوزيع الدخول يتبعه أثر صاعد بزيادة الطلب التوسع في الاستثمار.

ويزداد مضاعف الاستثمارات الحكومية كلما ازداد متوسط نصيب الفرد من هذه الاستثمارات. ومن هنا كانت التوصية بزيادة حجم الاستثمارات العامة بقدر الامكان. وإذا كان ذلك يتمشى مع نتائج نموذج ماسجريف، إلا أن التنفيذ ليس أمرا سهلا في البلاد المتخلفة حيث تعترضه الكثير من الصعوبات.

فالهجرة من الريف إلى المدينة قد تؤدي إلى تخلى السلطات العامة عن تنفيذ بعض برامجها الاستثمارية، والالتجاء إلى فنون العمل الكثيف لامتصاص اليد العاملة الزائدة. كما أن العمال غالبا مالا تتوافر فيهم الكفاءة اللازمة للتوظف في الصناعات الحديثة لنقص مؤهلاتهم ومهاراتهم.

وإذا كان ذلك لا يكفي لنفي أهمية الاستثمار الحكومي، فان ثمة صعوبة أخرى تواجه هذا الاستثمار في الدول النامية هي أن الاستثمارات العامة تفترض وجود ادخار عام، ونمو هذا الادخار لتمويلها، دون التخلى عن المشروعات الاستثمارية الأخرى[١٩].

هذا بالاضافة إلى أن إقامة استثمارات في سنة معينة يتطلب نفقات جارية للصيانة والتشغيل في السنوات التالية. فإذا كانت الاستثمارات العامة تؤدي إلى توزيع مستمر لدخول جديدة عن طريق نفقات التشغيل بما تنطوى عليه هذه الدخول من تيار دافع لزيادة الانتاج على ضوء الميل الحدى

---

(١٩) "Chaque fois qu 'une epargne a ete necessaire pour financer des temples, des monuments, des guerres, il fallait la trouver et elle a ete trouvee sans difficulte parce que les methodes convenables ont ete appliquees. Au contraire, actuellement, tout le monde est tellement convaincu que l'epargne est impossible qu' aucum effort n'est fait pour la susciter et qu' elle parait donc ne pas exister".

O. RICHET; Investissements exterieurs ou epargnes interieures; dans structures traditonnelles et developpement; Ed- d'organisation, 1968, p. 222.

للاستهلاك، إلا أن الايرادات الضريبية التي تستردها الدولة لا تكفي لتغطية كل نفقات التشغيل وتمويل استثمارات جديدة طالما أن العبء الضريبي ثابت. وبذلك تتطلب متابعة النمو المعجل زيادة العبء الضريبي كل سنة. ولكن معدل العبء الضريبي يتضاءل من سنة إلى سنة بمقدار الاتجاه نحو معدل ضريبي توازني يضمن نمو عام بمعدل موحد.

التعليق على نموذج LEROUX

يعتبر هذا النموذج احد المحاولات التركيبية لنظرة ديناميكية تتعلق بظواهر مستقلة هي مستوى العبء الضريبي، وحجم الاستثمارات العامة ومعدل نموها، ومعدل نمو الدخل القومي.

ولعل أهم ما أشار به هذا النموذج هو ضرورة تعديل معدل العبء الضريبي للوصول إلى طريق النمو المعجل في أمة ذات دخل متوسط ضعيف تحتل فيها مشكلة البطالة أهمية خاصة[٢٠] ويعتبر نموذج LEROUX من هذه الوجهة أكثر ملائمة لنمو البلاد المتخلفة من غيره من النماذج الكلاسيكية.

فهذا النموذج له طابع ارادي، حيث لم يعد العبء الضريبي معطاة، بل أصبح متغيرا يتحدد مستواه بقرار السلطة العامة في ضوء ضرورات التنمية.

ويتطلب مثل هذا التصور أن تكون حصيلة الضريبة محددة مقدما. ونستنتج من ذلك أن LEROUX يتحيز بطريقة ضمنية لنظام الضريبة

---

(٢٠) ففي مصر مثلا نجد أنه كلما زاد متوسط الدخل بجنيه واحد، كلما زاد متوسط الضريبة المباشرة بمقدار ٠٦, جنيها. وهذا يعني إنخفاض العبء الضريبي في مصر، وخاصة في مجال الضرائب المباشرة.

راجع: د. محمد أحمد الرزاز ـ قياس العبء الضريبي في مصر ـ مستخرج من مجلة القانون والاقتصاد، العددين الاول والثاني من السنة التاسعة والأربعين، مطبعة جامعة القاهرة. ص ٣٣ وما بعدها.

التوزيعية، وهي ضريبة تتميز بتحديد حصيلتها الاجمالية قبل معرفة سعرها، بعكس الضريبة القياسية التي يقتصر التحديد فيها على السعر دون الحصيلة. وباتباع فن الضريبة التوزيعية تكون الحصيلة مؤكدة ولا تعتمد على التقلبات الاقتصادية.

ومع ذلك فإن هذا النموذج لا يخلو من العيوب ونقاط الضعف. حيث يمكن أن ينسب إليه ما يأتي:

أولا ـ يفترض هذا النموذج ـ خلافا للواقع ـ أن المستوى العام للأسعار ثابت، وأن بنيان الأجور لا يتغير. وبقاء بنيان الأجور دون تغير يفترض أن القوة العاملة المتاحة مستخدمة في الأعمال ذات العائد الجماعي الكبير بما يمنع انخفاض الانتاجية الحدية للعمل في القطاع الذي يتم فيه الاستثمار الحكومي، ويحافظ على مستوى الأجور الحقيقية. فهو نموذج حقيقي لا يأخذ النقود في الاعتبار.

ثانيا ـ يقوم هذا النموذج على نمو النفقات التجهيزية وحدها. ومن المعروف أن النفقات الجارية في الدول النامية ليست جامدة في مواجهة الانخفاض فقط، وإنما تزداد أيضا زيادة إجبارية بسبب الحاجات المتزايدة المرتبطة بالانفجارات السكانية. ومن ثم يجب أن يرتفع معدل نمو العبء الضريبي بقدر يستوعب تمويل النفقات الجارية والزيادة في النفقات التجهيزية ونفقات التشغيل المرتبطة بها في آن واحد.

ثالثا ـ يفترض النموذج أن مضاعف الاستثمارات الحكومية والمعدل المتوسط للأعباء المرتبطة بها ثابتان. وهذا التبسيط يعني أن الاستثمارات تقوم دائما في نفس القطاعات وبنفس التوزيع، أي أن بنيان الانفاق القومي والانفاق العام لا يتغير. ولكن الأجل الطويل ينطوي على قابلية كل الهياكل للتغير. ففي المجتمعات النامية يتغير الميل الحدي للاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى عدم ثبات المضاعف، كما أن الاستثمارات في الأصول تتم في قطاعات مختلفة من حيث انخفاض أو ارتفاع المعامل الحدى لرأس المال طبقاً لأهداف التنمية.

رابعا ـ يتطلب نمو معدل العبء الضريبي ابطال اتر التهرب.
الفرض الضمني مطابق لما سبق أن أوردناه من اعتبار الضريبة التوزيعية أساس الفن المالي. فهذه الضريبة وإن كانت لا تنفى الغش إلا أنها تحيد آثاره على الحصيلة الضريبية، لأن كل غش من جانب فرد يؤدي إلى زيادة العبء على آخر. لذلك تعتبر الضريبة التوزيعية ضريبة غير عادلة من الناحية الاجتماعية. ويحتاج تطبيق نظام الضريبة التوزيعية إلى إدارة مالية على درجة عالية من الكفاءة تتمكن من القيام بعمليات الحصر والتوزيع.

ومن المتعارف عليه بعيدا عن الفن المالي ـ أنه كلما زاد معدل العبء الضريبي كلما تعددت محاولات التهرب. فبعد حد معين لمعدل العبء الضريبي تصبح الانتاجية الحدية للايرادات الضريبية سالبة، حيث تضطر الادارة المالية إلى اتخاذ اجراءات صارمة لمقاومة التهرب ـ لذلك يجب ألا يتجاوز العبء الضريبي الحد الذي يمكن تحمله من الناحية الاجتماعية.

خامسا ـ يتغاضى نموذج LEROUX عن دالة الاستثمار في القطاع الخاص، مع أن الضرائب تغير من سلوك المنظمين[٢١]. فالضرائب التي تصيب الدخول الموزعة تشجع على ممارسة التمويل الذاتي، وارتفاع معدل نمو الاستثمارات الخاصة. وإذا كانت الضريبة تصيب الانتاج، فإن دالة الاستثمار تعتمد إلى حد كبير على أثر الدخل وأثر الاحلال. ويمكن تفسير التغاضى عن دالة الاستثمار في القطاع الخاص في البلاد النامية بأنه اعتراف بضآلة دور هذا القطاع في تحقيق نمو معجل.

سادسا ـ من الفروض الأساسية للنموذج الذي نحن بصدده ثبات المعونات الخارجية. ولكن المعونات الخارجية للدول النامية تتجه نحو التناقص المستمر[٢٢]. ويترتب على هذا التناقص زيادة في معدل نمو العبء الضريبي

---

(٢١) PEARSON; vers une action commune pour le developpement du tiers- Monde, de rapport PEARSON, Denoel, 1969, pp. 153-172.

(٢٢) L'aide est le plus souvent un "echange inegale". les gains du pays d'origine sont = superieurs a ceux du pays d'accuil. la rentabilite a long terme dans le secteur des

لتعويض نقص المعونات الأجنبية الأمر الذي يعيد طرح مشكلة حد العبء الضريبي الذي يمكن تحمله من الناحية الاجتماعية.

والخلاصة أن نموذج LEROUX الذي يقترح تحديد معدل نمو العبء الضريبي بما يسمح بنمو الادخار العام، بقدر يكفي لتحقيق استثمارات عامة قادرة على تحقيق نمو معجل، يعد نموذجا كليا للغاية. فهو يتجاهل ظواهر الرواج والكساد، ويقوم بالتعليل على أساس أبنية مجمدة متجاهلا الأثر النهائي للعبء الضريبي على هذه الأبنية.

المبحث الثاني
معدل النمو الممكن ومعدل النمو الفعلي

حاول H. LEUTHOLD بالاشتراك مع F. DUE محاولة طموحة تسعى لادخال مشكلات البطالة والأسعار والانفتاح الاقتصادي في إطار نموذج للسياسة الضريبية الملائمة للتنمية[٢٣].

وتتضمن العلاقة الأساسية الأولى للتوازن في هذا النموذج تعديلا يتعلق بادخال رصيد التجارة الخارجية في التحليل.

فالدخل الاجمالي = الاستهلاك القومي الخاص + الاستثمارات الخاصة + النفقات العامة + (الصادرات - الواردات).

والاستهلاك من المنتجات المحلية =
(١ - الميل للادخار) (الدخل القومي - الضرائب) - الضريبة على الاستهلاك.

وتتخذ الضريبة على الاستهلاك صورة الضريبة الموحدة على سلع

= industries industrialisantes n'attire pas les capitaux etrangers. DESTANNE DE BERNIS; le monde Diplomatique; Janvier 1973 pour les mini-siderurgies, p. 9.

(٢٣) J.H. LEUTHOLD et J.F. DUE; A fiscal policy modele for Economic Development; Finances Publiques; 1970; pp. 517 a 533.

الاستهلاك المحلية في مرحلة البيع بالتجزئة. وكل زيادة في معدل الضريبة على الاستهلاك المحلي تسبب نقصا في مقدار هذا الاستهلاك، حيث ترتفع الأسعار بمقدار الضريبة[٢٤].

فحصيلة الضريبة على الاستهلاك = معدل الضريبة على الاستهلاك المحلي × الاستهلاك المحلي.

أما الضريبة على الدخل فتتخذ صورة الضريبة النسبية وهي تساوي:

سعر الضريبة على الدخل × الدخل القومي.

وللمحافظة على بساطة النموذج، لم تؤخذ الاعفاءات الضريبية، ولا الاسعار التصاعدية في الحسبان.

والاستثمارات = سلع الانتاج المحلية + سلع الانتاج المستوردة.

والاستثمار الخاص دالة الدخل المتاح في المدة السابقة حيث يساوى:

الميل الحدي للاستثمار في القطاع الخاص (دخل المدة السابقة ـ ضرائب الدخل في نفس المدة).

فإذا كان الاستثمار الخاص = الواردات من السلع الانتاجية، كان معنى ذلك أن الاستثمار العام يتم بسلع انتاجية محلية.

والنفقات العامة وهي تمثل جزءا ثابتا من الدخل القومي = نسبة النفقات العامة × الدخل القومي.

---

(٢٤) ففي مصر نجد أنه كلما ازداد العبء الضريبي غير المباشر بوحدة واحدة كلما نقصت نسبة الاستهلاك الخاص في الدخل القومي بمقدار ١,٣ وحدة. وبالعكس، كلما انخفض العبء الضريبي غير المباشر بوحدة واحدة، كلما زادت نسبة الاستهلاك الخاص في الدخل القومي بمقدار ١,٣ وحدة. ولا شك أن هذا المعامل يبين الأثر الكبير لتغير عبء الضرائب غير المباشرة على مستوى الاستهلاك الخاص وعلاقته بالدخل القومي. د. محمد أحمد الرزاز ـ المرجع السابق ص ٤٢.

وهي ثلاثة أنواع:

ـ النفقات العامة المخصصة للاستهلاك النهائي.

ـ النفقات العامة المخصصة لاقتناء الأصول (السلع الانتاجية).

ـ النفقات العامة المخصصة لرفع كفاءة العمل (نفقات المرافق الصحية والتعليمية).

فإذا كانت النسب الخاصة بهذه الأنواع الثلاثة من النفقات المعامة ثابتة، فإن النفقات العامة الاستهلاكية = (١ ـ نسبة النفقات الانتاجية ـ نسبة النفقات الصحية والتعليمية).

وإذا كانت الدولة ليست لديها إمكانية الالتجاء إلى الاعانة الخارجية، فإن معنى ذلك أن: الصادرات = الواردات.

والواردات = الميل الحدى للاستيراد × الدخل القومي.

والعلاقة بين الواردات الاستهلاكية والواردات التجهيزية ثابتة وهي دالة العلاقة الخاصة بمعدلات الضرائب الجمركية التي تصيب على نحو مختلف هذين النوعين من الواردات.

فالواردات = الورادات الاستهلاكية + الواردات التجهيزية.

والواردات الاستهلاكية = نسبة الواردات الاستهلاكية × مجموع الواردات.

والواردات التجهيزية = (١ ـ نسبة الواردات الاستهلاكية) الواردات.

والدخل القومي يساوي الناتج القومي ويشكل دالة على النحو التالي:

التطور الفني.

+ الاستثمارات الخاصة أس مرونة احلال العمل محل الاستثمار الخاص.

+ الاستثمار العام أس مرونة احلال العمل محل الاستثمار العام.

+ عرض العمل أس ١ ـ مرونة إحلال العمل محل الاستثمار الخاص ـ مرونة إحلال العمل محل الاستثمار العام.

ومعدل التطور الفني ثابت وهو يساوي $\frac{\text{التغير في الفن الانتاجي}}{\text{الفن الانتاجي الاصلي}}$.

والانتاجية الحدية لمختلف عوامل الانتاج هي دالة الكفاءة الخاصة بكل من رأس المال والعمل.

فالكفاية الخاصة باستثمارت القطاع الخاص = $\frac{\text{معدل الزيادة في الناتج القومي}}{\text{الزيادة في الاستثمارات الخاصة}}$ =

مرونة احلال العمل محل الاستثمارات الخاصة ÷ $\frac{\text{الاستثمارت الخاصة}}{\text{الناتج القومي}}$ =

مرونة احلال العمل محل الاستثمارات الخاصة × $\frac{\text{الناتج القومي}}{\text{الاستثمارات الخاصة}}$

والكفاية الخاصة باستثمارات القطاع العام = $\frac{\text{معدل الزيادة في الناتج القومي}}{\text{معدل الزيادة في الاستثمارات العامة}}$ =

مرونة احلال العمل محل الاستثمارات العامة × $\frac{\text{الناتج القومي}}{\text{الاستثمارات العامة}}$

والكفاية الخاصة بالعمل = $\frac{\text{معدل الزيادة في الناتج القومي}}{\text{معدل الزيادة في عرض العمل}}$ =

(١ ـ مرونة احلال العمل محل الاستثمارات الخاصة ـ مرونة احلال العمل محل الاستثمارت العامة) $\frac{\text{الناتج القومى}}{\text{عرض العمل}}$

والتغير في رصيد رأس المال = التغير في رأس المال الخاص + التغير في رأس

المال العام، حيث التغير في رأس المال الخاص = الاستثمار.

والتغير في رأس المال العام = النفقات العامة الاستثمارية.

ومن الفروض الأساسية في هذا النموذج أن رأس المال لا يتعرض لنقص في قيمته، وأن معدل نمو عرض العمل يتناسب مع نصيب كل عامل من الاستثمارت العامة المتعلقة بالعمل، بمعنى أن:

$$\frac{\text{التغير في عرض العمل}}{\text{عرض العمل}} = \frac{\text{النفقات العامة المخصصة لرفع كفاءة العمل (الصحة والتعليم)}}{\text{عرض العمـــل}}$$

وانطلاقا من هذه الفروض يفرق النموذج بين معدل النمو الممكن ومعدل النمو الفعلي.

ويتعلق معدل النمو الممكن بالنمو في حالة الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج مع ثبات الأسعار، بينما يتعلق معدل النمو الحقيقي بنمو الانفاق القومي. ويرتبط كل من معدل النمو الممكن ومعدل النمو الحقيقي ارتباطا وثيقا بالسياسة المالية للدولة. وهذان المعدلان قد لا يتساويان في جميع الأحوال.

فإذا كان معدل النمو الحقيقي أعلى من معدل النمو الممكن، كان معنى ذلك حدوث فجوة تضخمية، لأن الانفاق القومي أعلى من الانتاج القومي، ولأن أثر الزيادة في الانفاق ينصرف إلى الأسعار.

أما إذا كان معدل النمو الحقيقي أدنى من معدل النمو الممكن، كان معنى ذلك حدوث فجوة انكماشية بسبب نقص التشغيل.

ويرى كل من LEUTHOLD و DUE أن الهدف الأول للسياسة الضريبية هو تحقيق المساواة بين معدل النمو الممكن ومعدل النمو الحقيقي. أما الهدف الثاني لهذه السياسة فهو تحقيق نمو متناسق في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

وتملك السلطات العامة ثلاث وسائل لتحقيق هذين الهدفين هي:

- تغيير مستوى النفقات العامة.

ـ تعديل بنيان النفقات العامة.

ـ تعديل معدلات الضرائب على الدخل وعلى الواردات وعلى الاستهلاك.

ويتوقف أثر زيادة النفقات العامة في معدل النمو الممكن على طبيعة النفقة الاضافية، وعلى مستوى الانتاجية الحدية للنفقات العامة الاستثمارية بالنسبة للانتاجية الحدية للاستثمارات الخاصة، وهي بذلك يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي أو سلبي.

أما معدل النمو الحقيقي فيرتبط ارتباطا ايجابيا بمستوى النفقات العامة أيا كانت طبيعتها. وتعديل النفقات العامة الاستثمارية ذو أثر محايد بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي وذو أثر إيجابي بالنسبة لمعدل النمو الممكن. ويتناسب التغير في معدل النمو الممكن مع الانتاجية الحدية للنفقات العامة المبذولة لاقتناء أصول جديدة. وما ينطبق على الاستثمارات العامة في شراء سلع الانتاج ينطبق أيضا على الاستثمارات العامة في تحسين نوعية العمل (النفقات الصحية والتعليمية).

وعند مستوى معين من النفقات العامة، تؤدي زيادة معدل فرض الضرائب على الدخول إلى زيادة معدل النمو الممكن بما تؤدي إليه من إنقاص الاستهلاك الخاص ومن تفضيل الإستثمارت المريحة. وتتناسب الزيادة في معدل النمو الممكن مع الانتاجية الحدية للاستثمارات الخاصة. وينقص المعدل الفعلي للنمو إذا لم تعوض النفقات العامة نقص الاستهلاك الخاص. ويكون ذلك مرغوبا في إطار سياسة تهدف إلى امتصاص فجوة تضخمية.

ويحدث تعديل الضريبة على المبيعات آثارا مشابهة لاثارالضريبة على الدخل بالنسبة لمعدل النمو الممكن. أما بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي فعادة ما يكون لزيادة الضريبة على المبيعات أثر سالب خاصة في البلاد النامية التي يقل فيها الدخل المتوسط ويرتفع الميل الحدى للاستهلاك. فزيادة الضريبة على المبيعات يترتب عليها ادخار إجباري ينقص حجم الاستهلاك.

ويؤدي انقاص الضرائب الجمركية على الواردات من سلع الانتاج، كما

تؤدي زيادة الضرائب الجمركية على الواردات من السلع الاستهلاكية إلى زيادة معدل النمو الممكن، بينما لا تؤثر على معدل النمو الحقيقي.

التعليق على نموذج LEUTHOLD - DUE

يتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج المالية للتنمية باستخدام دالة الانتاج ذات العوامل التي يمكن أن تحل محل بعضها بعضا، مع الاعتداد بتطور الفنون الإنتاجية. ويثبت هذا النموذج أن النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية العمل بقدر ما يعتمد على كميته. وتعتبر مهمة تحسين نوعية العمل ورفع كفاءته الانتاجية اختصاصا اصيلا من اختصاصات الدولة.

ويفرق هذا النموذج بين متغيرات السياسة المالية حسب المدد اللازمة لظهور آثارها:

فتعديل نسبة النفقات العامة المخصصة لاقتناء سلع الانتاج وتحسين نوعية العمل لا يؤثر على معدل النمو الحقيقي، في الوقت الذي يؤدي فيه إلى تغيير معدل النمو الممكن في نفس اتجاه التغير في هذه النفقات. ويترتب على ذلك تعديل في أبنية الإقتصاد القومي، وهو تعديل لا يحدث إلا في الأجل الطويل.

أما التغير في النفقات العامة المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية فيؤدي إلى تغير معدل النمو الحقيقي، وينتج أثره في الأجل القصير بصفة أساسية.

والتغيرات في الضريبة على المبيعات، وفي الضريبة على الدخل، تحدث آثارها في الأجلين القصير والطويل، حيث تؤثر في آن واحد على الظروف الإقتصادية والبنيان الإقتصادي، فالتغيرات الإيجابية تسبب نقصا في معدل النمو الحقيقي وزيادة في معدل النمو الممكن.

وأخيرا يحدث تعديل الضرائب الجمركية أثره في الأجل الطويل فقط، حيث لا يؤثر إلا على النمو الممكن. ويتوقف هذا الأثر على اتجاهات التعديل، وعلى طبيعة السلع المستوردة.

ومع ذلك فان هذا النموذج له عيوب تتمثل فيما يأتي:

أولا ـ إختار النموذج الذي نحن بصدده دالة إنتاج عائدها ثابت، وهي دالة تقوم على فرض ربط عوائد عوامل الانتاج بالإنتاجية الحدية لكل عامل، متجاهلة بذلك الحقيقة الخاصة بتوزيع الدخول في البلاد النامية. كما اعتمد على الكثير من الفروض المبسطة وهي ثبات الميل الحدى للاستهلاك، وثبات معدل التغير الفني، وعدم تدهور رصيد رأس المال، والتعادل بين الصادرات والواردات، وعدم التجاء السلطات العامة إلى الاستيراد، وعدم وجود ضرائب على الصادرات. وهي فروض لا تمت بصلة إلى الواقع في الدول النامية.

ثانيا ـ يبدو أن النموذج قد علق التغير في دالة استثمار القطاع الخاص على تعديل معدل الضرائب على الدخل وعلى الاستهلاك. وهذا يعني إهماله لدور سعر الفائدة والاعفاءات الضريبية والاعانات، بمالها من أثر على تصرف المستثمرين ازاء النمو الاقتصادي.

ثالثا ـ لم يتعرض النموذج لظاهرة الوهم النقدي. فالضريبة على المبيعات لا تؤدي بالضرورة إلى نقص معدل النمو الحقيقي في حالة التضخم، لأن مجرد التأثير على الدخول في القطاع الخاص لا يكفى لتثبيت الظروف الاقتصادية، وإنما يجب أيضا أن تتم نفقات القطاع الخاص في اتجاه ملائم لتحقيق هذا الهدف. ويبدو صعبا تحقيق هدف تثبيت الظروف الإقتصادية في البلاد النامية، ما دامت نفقات الدولة جامدة في اتجاه الانخفاض، إذا تغاضينا عن أن هذه النفقات تتجه إلى الزيادة في ظروف التضخم، خلافا لما هو مرغوب في مثل هذه الظروف. فعلى فرض ثبات النفقات العامة يمكن القول أن هذه النفقات تبقى ثقيلة في إطار اقتصاد تقل فيه حساسية الطلب الخاص بالنسبة للضريبة على الدخل التي لا تدفع إلا بعد أجل معين.

والواقع أن النفقات العامة تتابع مسيرتها نحو الزيادة في البلاد النامية حتى في ظروف التضخم. فمن ناحية تقتضى ضرورة تشييد هياكل الاقتصاد القومي زيادة نفقات الدولة أيا كانت الظروف الاقتصادية السائدة، للوصول

إلى معدل النمو المستهدف. ومن ناحية أخرى يصعب على السلطات العامة التوقف عن تنفيذ المشرعات التي بدى في تنفيذها لمجرد الرغبة في مقاومة فجوة تضخمية جبرية لا مفر منها[٢٥]، لأن الايقاف المفاجىء لبرامج الاستثمار قد يكون أكثر كلفة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية من متابعة تنفيذ هذه البرامج في ظروف التضخم.

ورغم ذلك يمكن إستخدام نموذج LEUTHOLD-DUE أساساللتخطيط المالي في البلاد النامية بعد التخلص من نقائصه بحذف الفروض غير الحقيقية (مثل توازن ميزان المدفوعات)، وبالاعتداد بالعناصر المهملة (مثل آثار السياسة الضريبية على ميزان المدفوعات وتوزيع الدخول).

ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن العوامل التي تسيطر على عملية التنمية في الأجل الطويل تتمثل أساسا في الميل للاستثمار، وحجم القوى العاملة المدربة. وتعتبر مشكلتى التضخم واختلال توازن ميزان المدفوعات من المشكلات التي تعوق التنمية في الأجل القصير. ولكن ذلك لا يعني انفصال عوامل التنمية في الأجل الطويل عن عواملها في الأجل القصير. فتوازن ميزان المدفوعات، وثبات الأسعار من الأهداف الوسيطة التي يجب تحقيقها للوصول إلى الأهداف النهائية للتنمية.

والحقيقة أن وضع سياسة مالية وضريبية متناسقة مع الأهداف الأساسية للتنمية يقتضى بالضرورة الاعتداد باختلال توزيع الدخل القومي ونتائجه في تحقيق النمو الاقتصادي المعجل، لأن توليف نظام ضريبي قادر على تحقيق هذا النمو أمر صعب المنال، مالم تؤخذ الظروف الاجتماعية في الحسبان. ولعل هذا هو السبب في تعقد الهياكل الضريبية في البلاد النامية[٢٦].

---

(٢٥) F. OULES; L'inflation structurelle et les remedes nauveaux pour la maitriser, op. cit, pp. 74-92.

(٢٦) F. DURAND; Le financement du budget en chine Populaire, Un exemple de developpement fiscal dans une economie de croissance; Sirey 1965, pp. 193-195.

خاتمـــة :

ما زالت هناك حاجة لوضع نظام ضريبي ملائم لتحقيق التنمية في البلاد المتخلفة مع المحافظة على ثبات الأسعار والعدالة الاجتماعية، ويمكن الاسترشاد بما قدمه الفكر الاقتصادي في مادة الضرائب لرسم سياسة ضريبية تستجيب لأهداف التنمية وتستجيب لها أهداف التنمية. وهنا يجب التركيز على العلاقات المتبادلة التي تقوم بين السياسة الضريبية والبنيان الاقتصادي والبنيان الاجتماعي، هذه العلاقات ذات الأهمية الخاصة في الدول المتخلفة.

فتحقيق التناسق بين السياسة الضريبية وأهداف التنمية أمر يتطلب تحديد الادوات المالية في ضوء البنيان الاقتصادي والبنيان الاجتماعي. وذلك بغرض تعديلها في إتجاه تحقيق الأهداف، دون أن يترتب على هذا التعديل تكاليف أو ازمات إجتماعية. وبذلك تكون دراسة البنيان الاقتصادي والبنيان الاجتماعي ضرورية قبل تحديد أهداف خطط التنمية والوسائل اللازمة لتحقيقها.

وفي وضع البلاد المتخلفة حيث تسيطر ظواهر السيطرة الأجنبية، وغياب المنظم الوطني، وضعف الدخل والادخار، وعدم وجود الوفورات الخارجية[٢٧]، تبقى الدولة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق وسائلها المالية بصفة خاصة[٢٨]، وقيام الدولة بمسئولية التخطيط الاقتصادي في هذه البلاد يتطلب تخطيطا واقعيا وكاملا.

---

(٢٧) لا تتمتع الدول النامية بوفورات الحجم الخارجية بسبب صغر حجم صناعتها نتيجة لصغر حجم السوق، فوجود مثل هذه الوفورات مرتبط بقيام طلب محلي كبير. د. أحمد أبو إسماعيل ود. أسامى خليل محمد ـ الاقتصاد ـ دار النهضة العربية ١٩٧٩ ص ١٣٧.

(٢٨) Il semble que de tous les outils disponibles, l'impot soit le plus liberal, car il laisse au consommateur l'illusion d'un choix.

P.NGAOSYVATHN; le role de l'impot dans les pays en voie de developpement, op. cit, p. 241.

ويقتضى التخطيط الواقعي اختيار الاهداف القابلة للتحقيق والمقبولة من جانب المواطنين، الأمر الذي يفترض مطابقة هذه الأهداف للحاجات الاجتماعية.

ويقتضى التخطيط الكامل الاعتداد بالمتغيرات المالية، وعدم إهمالها، عند وضع الخطط، على أساس تطويع الوسائل للأهداف وتطويع الأهداف للوسائل وبذلك يكون الامتداد الطبيعي لهذا البحث هو دراسة النظم الضريبية القائمة فعلا في الدول النامية في إطار النظرية العامة للضريبة، وتقويم نتائج هذه النظم في ضوء تحقيق التنمية الاقتصادية في سياق العدالة الاجتماعية.